حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي

الدكتور
خالد بن عبدالكريم بسندي*

* بكالوريوس من قسم اللغة العربية - كلية الآداب بجامعة اليرموك - إربد عام ١٩٩٠م.
- ماجستير من الجامعة نفسها عام ١٩٩٢م.
- دكتوراة من قسم الدراسات الأدبية واللغوية - معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية القاهرة عام ٢٠٠١م.
- يعمل الآن أستاذاً مشاركاً بقسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود.

مقدمة البحث :

إن الأسلوب الذي استقر عليه النحويون في معالجتهم حذف الفاعل واستتاره يثير إشكالات متعددة أمام دارسي النحو، ويقيم صعوبات لدى الباحثين في تناوله؛ وذلك لما تتضمنه تلك المعالجة من أمور لا يُلفى لها نظير في غير هذا الموضوع. ومن هنا وقف البحث عند مصطلحات (الحذف والإضمار والاستتار) مبيناً معناها والعلاقة التي تربط بينها ثم سرد مواضع حذف الفاعل واستتاره مبيناً آراء النحويين فيه، وكيفية معالجتهم هذه المسألة؛ ليصل إلى أن هذه المعالجة أثارت إشكالات ليست بالقليلة. وبناء على هذا قُسِّم البحث ثلاثة أقسام: حاول الباحث في القسم الأول الوقوف عند المصطلح، وفي القسم الثاني تتبع مواضع حذف الفاعل وآراء النحويين فيه، وما يوجه من انتقادات، وما تجره هذه الانتقادات من أجوبة مع الاجتهاد في بيان وجاهة المأخذ من عدم وجاهته متى كان ذلك ممكناً، وتناول في القسم الثالث صور استتار الفاعل وجوبًا وجوازاً ومناقشة أقوال النحويين فيه، مقتصراً على المواضع التي أثارت إشكالات سواء في الحذف أو الاستتار، وانطلق من التساؤلات التالية:

أيحذف الفاعل أم يستتر ؟

وما العلاقة بين الحذف والإضمار والاستتار؟

وهل هي مترادفة؟

وما علاقتها بالتقدير؟

وهل الاستتار من الإيجاز كما الحذف منه؟

هذا وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل ، وأن يكتب له القبول، إنه نعم المولى ونعم النصير.

أولا: المصطلحات (الحذف، الإضمار، الاستتار):

أ- الحذف :

الحذف لغة: الإسقاط، ومنه حَذَفْتُ الشعر إذا أخذت منه[1]. واصطلاحاً: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل[2]. والحذف من مباحث المفسرين والبلاغيين والعروضيين والنحويين.

فقد استخدم النحويون والبلاغيون مصطلح الحذف كل في مجال اختصاصه بالمعنى نفسه الذي نصت عليه معاجم اللغة[3]، وهو الإخفاء والتغييب لما هو موجود.

(١) ينظر: **لسان العرب** لابن منظور (محمد بن مكرم)؛ تحقيق عامر أحمد وعبد المنعم خليل.- ط١.- بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، مادة (حذف) .

(٢) من أدلة الحذف الدليل العقلي بمعنى أن يدل الفعل على أصل الحذف، وتدل العادة على تعيين المحذوف. ومن شروط الحذف أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظه أو من سياقه ، وإلا لم يُتمكن من معرفته. ينظر: **مغني اللبيب** لابن هشام؛ تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله .- ط٦.- بيروت : دار الفكر، ١٩٨٥م ، ص٧٩٣. **وفي علوم القرآن** . الزركشي؛ قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر .- ط١ .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨م، ١١٥/٣.

(٣) ينظر: **لسان العرب** لابن منظور، مادة (حذف)، و**القاموس المحيط** للفيروز أبادي ،مادة (حذف) والمعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرين .- القاهرة : مجمع اللغة العربية، مادة (حذف).

فالنحويون يستخدمونه فيما يفترض أنه موجود استناداً إلى القواعد التي وضعوها لعلمهم لضبط اللغة التي نطق بها العرب على سجيتهم، صحيحة فصيحة، قبل اختلاط العرب بالأعاجم وانتشار اللحن، ففي قولهم: لولا الهواء ما عاش إنسان، يقولون: إن الخبر محذوف، والذي يدعوهم إلى هذا هو أن كل مبتدأ لا بد له من خبر تتم به عناصر الجملة الاسمية انطلاقا من فكرة التلازم بين المبتدأ والخبر. ويتحدث النحويون عن الحذف في الأبواب النحوية المختلفة، ففي باب المنصوبات نراهم يبحثون حذف الفعل في المفعول المطلق والاشتغال والمنادى والاختصاص، وفي باب المرفوعات يتحدثون عن حذف المبتدأ وحذف الخبر... أما البلاغيون فقد كانت عنايتهم بالحذف انطلاقاً من أمرين: أولهما: انسجام التركيب اللغوي وصحته بناء على ما وضعه النحويون من قواعد لضبط اللغة. وثانيهما: أن الحذف من الاختصار، ونزوع إلى الإيجاز الذي هو سمة من سمات الفصاحة، وعنصر من عناصر البلاغة التي تميزت بها اللغة العربية. ولقد كان لأسلوب القرآن الكريم أثر ظاهر في زيادة اهتمام البلاغيين بموضوع الحذف، فبحثوه في باب الإيجاز.

فالحذف باب واسع عند البلاغيين يشمل جميع مكونات الجملة العربية ولا يقتصر على مفردة دون أخرى، فقد يلحق الحذف أيَّ مفردة تدخل في نطاق الجملة، بل قد يلحق الجملة نفسها، وإن كان حذف الجملة عند البلاغيين يأخذ مجالا أوسع مما هو عند النحويين من حيث العناية الخاصة التي أولوها لمبحث الإيجاز، ولكن حذف المفردات أوسع من حذف الجمل؛ "لأنّ المفردات أخفُّ في الاستعمال"[1]، يقول الجرجاني: "إنّ الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، فإنك

(١) ينظر: **الطراز** للعلوي ؛ راجعه محمد عبد السلام شاهين - ط١ - بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، ص٢٥٠.

ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[1].

وإن كان النحاة يلتقون مع البلاغيين في تعريف الجملة وأنواعها وعناصرها، فإن أغلبهم لا يلتقون معهم دائماً - كما لا يلتقون مع أنفسهم - في تجويز حذف أجزاء منها. فبينما يجيز البلاغيون الحذف ولا يتحرجون منه سواء أكان المحذوف جزءاً أساسياً أم قيداً، نرى النحويين يختلفون معهم كما يختلفون فيما بينهم، فبعضهم يتشدد ويمنع الحذف في الأركان الأساسية للجملة، ويجيزه فيما عدا ذلك، وبعضهم يجيزه مطلقاً، انطلاقاً من أن باب الحذف عند العرب واسع، يقول ابن جني"قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف"[2]، وهذا دليل صريح على أن نسق العربية يقبل حذف جميع المقولات: الاسم والفعل والحرف والجملة[3]. ومن هنا أجمع النحويون على جواز حذف المبتدأ، كما يجوز حذف الخبر أيضاً، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فنَصُّوا على وجوب حذف المبتدأ في مواضع معينة بينوها في كتبهم، مع علمهم بأنّ ما أجازوا حذفه أحياناً وأوجبوه أخرى هو عمدة في الكلام. ففي الوقت الذي يُجمع فيه النحويون على جواز حذف العمدة ووجوبه في باب المبتدأ والخبر نراهم يمنعونه في باب الفاعل محتجين بأن الفاعل عمدة، ولا يجوز حذفه من الإسناد، وأن الفعل بحاجة إلى فاعل كحاجة المبتدأ إلى الخبر؛ لأن الفاعل بمنزلة

(١) ينظر: **دلائل الإعجاز** لعبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق محمد رشيد رضا ٠- بيروت : دار المعرفة ، د.ط، د.ت، ١١٢ . وقد أدرج ابن جني الحذف تحت باب (شجاعة العربية) . **الخصائص** لابن جني؛ تحقيق محمد علي النجار ٠- ط٤ ٠- بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٠م، ٢ / ٣٦٢.

(٢) **الخصائص** لابن جني، ٢/٣٦٢.

(٣) ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم . بوشعيب برامو، **عالم الفكر**،ع (٣) م (٣٤) يناير - مارس ٢٠٠٦م، ص٤٦.

الجزء من الفعل لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وإليه ذهب البصريون[1]، وتابعهم الكوفيون - عدا الكسائي - ونص أبو علي الفارسي على وجوب الإضمار وليس الحذف[2]، واختاره ابن مالك[3]. ومن هنا أسأل: ما الفرق بين الفاعل والمبتدأ استناداً إلى عناصر الجملة التي أقرها النحويون والبلاغيون ؟ أليس كلٌّ منهما مسنداً إليه ؟ والمسند إليه عمدة وركن أساسي في الجملة. وما السرّ في تجويزهم حذف العمدة في باب ومنعه في باب آخر؟ وعليه أرى أنه لا فرق بين الفاعل والمبتدأ، من حيث إنهما عمدة في الجملة، ومسند إليه، وما ينطبق على تجويزهم حذف المبتدأ لا بد أن ينطبق على حذف الفاعل بالشروط التي وضعوها للحذف من لزوم وجود دليل على المحذوف ، يقول ابن جني : "قد حذفت العرب الجملة ... وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان ضرباً من تكليف علم الغيب في

(١) ينظر: **المقتضب** للمبرد؛ تحقيق عبد الخالق عضيمة ·- القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٥هـ ، ٦/٢. **الأصول في النحو** لابن السراج ؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي ·- ط١ ·- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م ، ٧٥/١ . **الخصائص** لابن جني، ٣٦٢/٢. **همع الهوامع** للسيوطي؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم ·- الكويت : دار البحوث العلمية ، ٢٥٥/٢.

(٢) وقد بين الفارسي ذلك صراحة عند تعليقه على بيت كُثيِّر (**قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غريمَه وعزَّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها**) يقول: "وحذف الفاعل لا يجوز عندنا ، فإذا كان كذلك رفع الغريم بالممطول دون المعنَّى ، فأعمل الأول ، وإذا أعمل الأول وارتفع الغريم به صار التقدير: وعزةٌ ممطولٌ غريمُها مُعَنًّى فلم يحتج إلى الإظهار في الثاني ؛ لأنه جرى على الغريم "وهو هو" فإذا جرى عليه وكان إياه في المعنى ارتفع الضمير فيه به ، ولم يحتج إلى إظهاره ؛ لجريه على من هو له" **المسائل البصريات**. أبو علي الفارسي؛ تحقيق محمد الشاطر أحمد ·- ط١ ·- القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٥م، ٢٢٥/١-٢٢٦ وينظر: **المقتصد في شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجاني ؛ تحقيق كاظم بحر المرجان ·- بغداد : وزارة الثقافة ، ١٩٨٢م ، ٣٢٦/١.

(٣) ينظر: **شرح ابن عقيل**؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ·- القاهرة : مطبعة السعادة، ٣٩٤/١ .

معرفته"[١]، واشترط ابن هشام ألا يكون ما يحذف كالجزء، ويقصد به الفاعل ونائبه، مع أنه استثناهما مع الفعل، يقول: "لا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قَالُوا خَيْراً﴾[٢] و"يا عبد الله"، و"زيدا ضربته"[٣]. وهذا تصريح منه بجواز حذف الفاعل.

ب - **الإضمار** :

الإضمار ظاهرة لغوية جديرة بالاهتمام، ولكنها لم تنل العناية اللازمة من أسلافنا، فكانت أحاديثهم عنها قليلة لا سيما الضمير المستتر، فما جاء لم يزد على كونه مجرد تعليقات مقتضبة وتقديرات للضمير الذي تتم به عناصر الجملة الأساسية، المصطلح عليها، وهي المسند والمسند إليه، متناسين أن مثل هذه التقديرات ربما تخرج الجملة عن معناها من ناحية، أو تنقض ما تعارف عليه النحاة من ناحية أخرى، وبذا يكون الإضمار - في مواضع - ضاراً لا نافعاً.

فالإضمار والضمير والمضمر كلها من مادة (ض م ر) ترد في المعجم [٤] بمعنى الخفاء والضآلة والاستتار والسر، نقول: أضمره، أي: أخفاه، وما يضمره الإنسان في قلبه، أي: ما يخفيه. والهوى المضمر: المخفي، أضمرته الأرض: غيبته بموت أو بسفر. والضمار من المال: ما لا يرجى رجوعه. ويضمر وجهه: انضمت جلدته هُزالا. ومنه قول الكفوي: "الضمير في اللغة: المستور (فعيل) بمعنى (مفعول) أُطلق على العقل لكونه مستوراً عن الحواس"[٥].

---

(١) **الخصائص** لابن جني، ٣٦٢/٢.

(٢) سورة النحل ، الآية : ٣٠ .

(٣) **مغني اللبيب** لابن هشام، ص٧٩٣.

(٤) ينظر: **لسان العرب** لابن منظور ، مادة (ضمر) .

(٥) ينظر: **الكليات في الفروق اللغوية** للكفوي ، قابله عدنان درويش ، ومحمد المصري ·- ط١- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٢م، ص ٥٧١ .

أما الضمير اصطلاحاً فهو من المعنى اللغوي كما يقول ابن هشام: "وإنما سمي ضميراً من قولهم :"أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم:" أضمرت الشيء في نفسي؛ أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالباً مهموسة - وهي التاء والكاف والهاء - والهمس هو الصوت الخفي""[١]. وهو"الاسم المتضمن للإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب بعد سبق ذكره لفظاً أو تحقيقاً أو تقديراً أو معنى أو حكماً"[٢]. وقد فرق الزركشي بين الحذف والإضمار[٣]، واشترط في المضمر بقاء الأثر المقدر في اللفظ، في حين لا يشترط ذلك في المحذوف، وذكر أنه"لابد أن يكون فيما أُبقي دليل على ما ألقي"[٤]، وعليه فإن الإضمار إسقاط لعنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن. ويرى الطيب أن"الإضمار لا حدود له في النسق؛ لأنه الوسيلة المعتمدة التي تمكن النحاة من تأويل ما خرج عن الأصول التي وضعوها"[٥]. وأفضل طريقة للتعامل مع هذا القول - كما يقول بوشعيب[٦] - أن ننظر إليه من جهة العاملية والمراد الشبكة المفهومية لهذه النظرية التي، في غالبها، تصف بنيات يحذف فيها العامل أو يحذف فيها المعمول، وأهم هذه المفاهيم العاملية: القطع، والاختصاص، الاشتغال، والتوهم،

(١) ينظر: **شرح شذور الذهب** لابن هشام ؛ تحقيق حنا الفاخوري ٠- ط١ ٠- بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٨م ، ص١٥٢.

(٢) ينظر: **أسرار النحو** لابن كمال باشا (أحمد بن سليمان) ؛ تحقيق أحمد حسن حامد ٠- عمان: دار الفكر ، ص١٧٠ .

(٣) ينظر: **البرهان في علوم القرآن** للزركشي، ١١٥/٣.

(٤) ينظر: **البرهان في علوم القرآن** للزركشي،١٢٧/٣.

(٥) ينظر: **الجملة في كتاب سيبويه** لمحمد الطيب، كلية الآداب لابن مسيك ٠- الدار البيضاء، ١٩٩٠م، ص ٢٦٠.

(٦) **ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم** . بوشعيب برامو، ص٤٦.

والتنازع، والإغراء، والتحذير ... وأرى أن هذا يمكن أن يكون صحيحاً إذا جعلنا الإضمار مرادفاً للحذف، مع أن الحذف أعم وأوسع من الإضمار.

ج - **الاستتار** :

الاستتار من مادة (س ت ر) ترد في المعجم بمعنى الخفاء، نقول: ستره سَتْرا: أخفاه[1]. أما الاستتار اصطلاحا فيطلق على ضمائر الرفع.

وهناك تشابه بين المعنى المعجمي للضمير وخصيصة الاستتار من ناحيتين[2]، هما:

١ - الإيجاز، فقد سمي بذلك لكثرة استتاره؛ فإطلاقه على البارز نوع من التوسع، أو لعدم صراحته مثل الأسماء الظاهرة.

٢ - والأخرى من باب أننا نأتي بالضمير لنستر الاسم الظاهر، فلا نذكره؛ لأنك إذا قلت (أنا)؛ فأنت لم تذكر اسمك، وإنما سترته بهذه اللفظة...

ووفق ما تقدم نجد أن الإضمار والاستتار يشتركان في المعنى اللغوي، بيد أن الاستتار جزء من الإضمار، والإضمار جزء من الحذف، أما العلاقة بين الاستتار والحذف فتكمن في أن"الاستتار يكون في ضمائر الرفع، ويكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة"[3] مع أن في الحذف والاستتار إكمال النص ذهنيّاً، وهذا دليل على أن عنصراً ما ليس موجوداً، مع احتياج الجملة إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية؛ لأنها قائمة على الفائدة، وما دام الموقف اللغوي يتطلب الإفادة عن طريق تقدير المحذوف،

(١) ينظر: **لسان العرب** لابن منظور، مادة (ستر).

(٢) ينظر: **معاني النحو** لفاضل السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد- بغداد : بيت الحكمة ، ١٩٨٦م ، ٤٥/١ . **وضمائر الغيبة أصولها وتطورها** لفوزي الشايب ، **حوليات كلية الآداب** - الكويت : الحولية الثامنة ، سنة ١٩٨٧م، ص ١١ .

(٣) ينظر: **الأصول** لتمام حسان - ط١ - المغرب : دار الثقافة، ١٩٨١م، ص١٦٤.

فلا بد من تقديره لاكتمال المعنى. وقد سمي عدم وجود الضمير استتاراً ولم يسم حذفاً؛"لأن الاستتار على تقدير الوجود، والحذف على تقدير عدمه"[1]، فهم يقولون بوجودها مختفية؛ لتكون المطابقة والربط بها مكفولين؛ إذ لا بد من ضمان توفير القرائن التي تدل على المعنى، ولو قالوا بحذفها لكانت هي نفسها في حال الحذف بحاجة إلى قرينة تدل عليها؛ إذ لا حذف دون قرينة ومعنى ذلك - كما يقول الدكتور عفيفي[2] - أنها في وجود مستتر، وتعد قرينة دالة على المعنى مع استتارها، ولو قيل عنها إنها محذوفة لكانت هي نفسها تحتاج إلى قرينة تدل على حذفها ، مع أنها هي قرينة لأشياء أخرى كالمطابقة في الجملة، أما الحذف فيحتاج إلى قرينة تدل على المحذوف[3] وهو ما بينه تمام حسان في قوله:" فحيث يكون دلالة حرف المضارعة على الشخص مطردة بمعنى أنه لا يشاركه في الدلالة عليه حرف مضارعة آخر، فإن وجود المضارعة يكون حاسماً في الدلالة على الشخص، ومن ثم يكون استتار الضمير واجباً"[4] لذا يستتر وجوباً في الفعل المضارع المتكلم؛ لأن الهمزة تدل على المتكلم الفرد، نحو: (أقوم)، ويستتر وجوباً أيضاً في الفعل المضارع الدال على المتكلمين؛ لأن النون تدل على المتكلمين، ولا يشاركها في ذلك غيرها، نحو (نقوم)، ويستتر وجوباً في الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب؛ لأن التاء تدل على الخطاب دلالة محددة، فلا يبدأ المضارع في حالة الخطاب إلا بالتاء، نحو(تقوم)، ويستتر وجوباً في الأمر

---

(١) ينظر: **الأصول لتمام حسان**، ص١٦٤.

(٢) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان** ٠- ط٢ ٠- مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م، ص١٥٦. وينظر: **ظاهرة التخفيف في النحو العربي لأحمد عفيفي** ٠- ط١٠- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٦م، ص ٣٤٤.

(٣) ينظر: **ظاهرة التخفيف في النحو العربي لأحمد عفيفي** ، ص٣٤٥.

(٤) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان**، ص١٥٦.

حيث يطرد الخطاب فيه، نحو: (قم). وعليه فاستتار الفاعل وجوباً في الفعل المضارع مبني على وجود قرائن لفظية تدل على الضمير: فالهمزة في (أقوم) تدل على ضمير المتكلم (أنا) والتاء في (تقوم) تدل على المخاطب (أنت)، والنون في (نقوم) تدل على المتكلمين (نحن)[1]، فتصريف "الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغني عن ذكر علامة له"[2]، أما فعل الأمر (قم) فيرى الدكتور تمام أن قرينته "هي وضع صورة الفعل الذي استتر فيه الضمير بإزاء صورة الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة فتكون المقابلة أساساً لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير"[3] وأرى أن قرينته معنوية متمثلة في الفعل نفسه فالفعل متضمن دلالة فاعله، ويرى الدكتور عفيفي[4] أن قرينة المخالفة تحتاج في معرفتها إلى مقارنة هذا الفعل بالأفعال الأخرى، وفي هذا إثقال على الناطق من ناحية المعنى لغموضه وعموميته والاستتار إنما يتم لقصد الإيجاز والتخفيف والانصراف عن إسهاب لا فائدة من ورائه إلا ثقل اللفظ.

د - التقدير:

ووفق ما سبق نجد أن الحذف والإضمار والاستتار مصطلحات ترتبط بالتقدير وموجودة ضمن كل مستويات التحليل اللغوي سواء تعلق الأمر بالصوت أو بالحرف أو الكلمة أو الجملة، (نحو قولنا: الفاعل محذوف تقديره.. والفاعل مضمر

---

(١) ينظر: **المقتضب** للمبرد ، ١ / ٥٩ ، ١/ ٦٠ ، وقد استفاد المحدثون من هذه الإشارات فذكر براجستراسر أن الحروف (الزوائد في الفعل المضارع من الضمائر) ينظر : **التطور النحوي** لبراجستراسر ؛ تعليق رمضان عبد التواب ٠- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٢م ، ص٤٧.

(٢) ينظر: **شرح المفصل** لابن يعيش ، ١٠٩/٣.

(٣) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها** لتمام حسان، ص٢١٧.

(٤) ينظر: **ظاهرة التخفيف في النحو العربي** لأحمد عفيفي ، ص٣٤٧.

تقديره ... والفاعل مستتر تقديره ...) وتبحث هذه المصطلحات عن عنصر خفي، غير موجود في البنية السطحية للجملة، تحاول من خلاله رد الفرع إلى الأصل، مع الانتباه إلى التقدير الصحيح للمحذوف الذي يُراعى فيه جانب المعنى والصناعة النحوية[1]. ومما سبق أرى أن القول بحذف الفاعل له ما يبرره بما أن الاستتار جزء من الإضمار والإضمار جزء من الحذف وكلها تحتاج إلى تقدير، ونخرج بهذا من مسألة تعدد المصطلح للظاهرة الواحدة.

ثانيا: مذاهب النحويين في حذف الفاعل:

انقسم النحويون ثلاثة أقسام في مسألة حذف الفاعل:

القسم الأول: يمثله البصريون[2] وهم يمنعون حذف الفاعل فلا يجيزونه إلا في مواضع ذكرها السيوطي ناسباً ذلك إلى البصريين، يقول: "أمّا البصريون فلا يجيزون حذفه إلا في المواضع التالية أولها: فاعل المصدر، نحو قوله تعالى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾[3]، وثانيها: فاعل فعل الجماعة المؤكد بنون التوكيد، وفعل المؤنثة المخاطبة"[4]. في حين نجده في كتاب الأشباه والنظائر في النحو يورد عن ابن النحاس في التعليقة مواضع ثلاثة لحذف الفاعل، يقول: "قال ابن النحاس في (التعليقة) اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع[5]. أحدها: إذا بُني الفعل للمفعول ...

(١) **مغني اللبيب** لابن هشام، ٧٩٩ ـ ٨٠٤.

(٢) ينظر: **المقتضب** للمبرد، ٦/٢ . **الأصول في النحو** لابن السراج، ٧٥/١ . **الخصائص** لابن جني، ٣٦٢/٢. **همع الهوامع** للسيوطي، ٢٥٥/٢ .

(٣) سورة البلد، الآية: ١٤ .

(٤) ينظر: **همع الهوامع** للسيوطي ٢ / ٢٥٥.

(٥) ذكر ابن هشام في **شرح قطر الندى** أن الفاعل يطرد حذفه في أربعة مواطن، ينظر: **شرح قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ ط١١ـ القاهرة، ١٣٨٣هـ ، ص١٨٣.

الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً يكون محذوفاً ولا يكون مضمراً... والثالث: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى..."[1] ولم ترد أية إشارة إلى أنهم في هذه الأمثلة قالوا بالإضمار.

القسم الثاني: يمثله الكسائي[2] الذي أجازه قياساً على حذف كل من المبتدأ والخبر لورود ذلك في القرآن الكريم[3]، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ** ﴾[4] فحذف فاعل (نزل) وهو العذاب، وقوله : ﴿ **كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ** ﴾[5] فحذف فاعل (بلغت) وهو الروح، والحذف هنا لظهور الفاعل ظهوراً لا لبس فيه، والآية في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس والروح وكأن في إسقاطها إشارة إلى ما هي عليه من وشك المفارقة[6].

كما ذهب الكسائي[7] إلى أنّ الفاعل يحذف من الفعل الأول في باب التنازع؛ وذلك حذراً من الإضمار قبل الذكر[8]، واختار الفراء مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل، ورأى أنّ (حاشا) فعل لا فاعل له[9]. كما ذهب الجمهور إلى أنّ (كان) الزائدة

---

(١) ينظر: **الأشباه والنظائر في النحو** للسيوطي ٠- ط٣ ٠- بيروت : دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م، ٨٣/٢.

(٢) ينظر : **المسائل البصريات** لأبي علي الفارسي ، ١/ ٥٢٧. **وهمع الهوامع** للسيوطي ٢ /٢٥٥ .

(٣) ينظر: **البرهان في علوم القرآن** للزركشي ، ١٦٢/٣ .

(٤) سورة الصافات ، الآية : ١٧٧.

(٥) سورة القيامة ، الآية : ٢٦ .

(٦) ينظر: **خصائص التركيب** لمحمد محمد أبو موسى ٠- ط٥ ٠- القاهرة : مكتبة وهبة ، ٢٠٠٠م، ص١٧٩.

(٧) ينظر: **همع الهوامع** للسيوطي ٢ / ٢٥٥ .

(٨) ينظر: **همع الهوامع** للسيوطي ، ٢٥٥/٢ .

(٩) ينظر: **شرح الكافية** لرضي الدين الاستراباذي ، ١/ ٨٠ .

ليس لها فاعل أصلاً في نحو"ما كان أحسن زيدا"[١]. وكان ابن مضاء أشدهم رفضاً لتقدير الضمائر المستترة في الأفعال، ففي جملة (زيد قام) يرى أن لفظ الفعل يدل على الفاعل فلا يحتاج إلى أن يُضْمَر شيء لأنه زيادة لا فائدة فيها[٢].

القسم الثالث: الوسطيون: وهؤلاء لم يمنعوه ألبتة، ولم يجيزوه إلا مع قرينة حاليّة أو مقالية، قال العلوي: "وحذفه إنما يكون إذا دلت عليه دلالةٌ، وقد منع الشيخ عثمان بن جني من النحاة حذف الفاعل، ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حاليّة أو مقالية، فأما مع القرينة، فلا يمتنع جوازُه، ويدلّ على حذفه قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٣] فحذف فاعل بلغت والغرض النفس، وليس مضمراً؛ لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره، وإنما دلت القرينة الحالية عليه؛ لأنه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس..."[٤].

ونخلص إلى أن الفاعل يحذف في مواضع[٥] هي:

أحدها: إذا بُنِيَ الفعل للمفعول[٦]، نحو ضُرِبَ زيد، فهنا يحذف الفاعل وهو غير مراد في هذا البحث.

الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً يكون محذوفاً ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميراً، بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه، نحو: يعجبني ضَرْبُ زيداً، ويعجبني شُرْبُ الماء.

---

(١) ينظر: **المسائل البصريات** لأبي علي الفارسي ، ١/٢٩٤. وشرح **جمل الزجاجي** لابن عصفور؛ تحقيق علي محسن ٠- دار إحياء الكتب العربية ، ٢/ ٨٥.

(٢) ينظر: **الرد على النحاة** لابن مضاء؛ تحقيق شوقي ضيف ٠- مصر: دار المعارف، ص٩٠-٩١.

(٣) سورة القيامة، الآية : ٢٦ .

(٤) ينظر: **الطراز** للعلوي، ٢٥١.

(٥) ينظر: **الأشباه والنظائر** للسيوطي ، ٢/ ٨٣ .

(٦) (وهذا الموضع ليس مجال حديثنا) .

الثالث: إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة اضربوا القوم، وللمخاطبة اضربي القوم[1]، ومعه نونا التوكيد نحو: هل الزيدون يقومُنّ؟ وهل تضربِنّ يا هند؟". وأضاف الكسائي موضعاً رابعاً: وهو أن الفاعل يحذف من الفعل الأول في باب التنازع، واختار الفراء مذهبه، وأضاف موضعاً خامساً: وهو الفعل (حاشا)[2] الذي لا فاعل له. وهناك مواضع أخرى في الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا هند، وفي أفْعِل بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3]، وفي نحو: ما قام وقعد إلا زيد؛ لأنه من الحذف لا من التنازع فالإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل، وإنما هو منفي عن غيره مثبت له[4]. وبيان ذلك:

١ - الموضع الأول: فاعل المصدر :

هل في المصدر المنون الناصب للمفعول فاعل ؟[5].

اختلف النحويون في ذلك على خمسة مذاهب:

الأول: وعليه الجمهور: أنّ الفاعل محذوف، فإنْ قيل: الفاعل لا يحذف، قيل: ذلك في الفعل لا في المصدر[6].

---

(١) وهذه علة صرفية نطقية لها تمثيل في النطق فقط ، في حين مع نوني التوكيد علة صرفية كتابية لها تمثيل في اللفظ ، نحو (يدْرُسُنَّ). ينظر: **حاشية الصبان**، ٢/ ٤٤.

(٢) ستتم مناقشة (حاشا) في باب إضمار الفاعل).

(٣) سورة مريم ، الآية: ٣٨.

(٤) ينظر: **التأويل النحوي في القرآن الكريم** لعبد الفتاح الحموز ٠- ط١ ٠- الرياض : مكتبة الرشد، ١٩٨٤م ، ١/ ٢٣٢ .

(٥) ينظر: **تحفة الأقران** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني ؛ تحقيق علي البواب ٠- جدة : دار المنارة ، ص٤٦ .

(٦) يذكر سيبويه أنك إذا قلت"عجبت من ضَرْبٍ فإنك لم تذكر الفاعل فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول" **الكتاب** لسيبويه ؛ تحقيق عبد السلام هارون ٠- بيروت: دار الجيل، ١/١٨٩. وينظر: **همع الهوامع** للسيوطي، ٢/ ٢٥٥.

الثاني: وعليه الكوفيون: أنّ الفاعل مضمر.

الثالث: مذهب أبي القاسم بن الأبرش من نحاة الأندلس: أنّ الفاعل منوي إلى جنب المصدر، فقال في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾[1] والتقدير: أو إطعام إنسان. قال: ودل عليه ذكره الإنسان قبله، وهذا لا يطرد له، ألا ترى أنّك تقول: عجبت من ركوبٍ الفرسَ، وليس هنا شيء متقدم يدل على الفاعل كما في الآية.

الرابع: مذهب السيرافي: أنّ المصدر ليس فيه فاعل، لا محذوف ولا مضمر، والمنصوب بعده كدرهم بعد عشرين، وهو مذهب مردود[2].

الخامس: مذهب الفراء[3]: أنّ المصدر لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعده، قال: لأنه لم يُسمع في لسان العرب، فإن قلت قد سمع في قول الشاعر:

حرب تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ قد كفّرت، آباؤها أبناؤها

ألا ترى أنّ "أبناؤها" فاعل بـ "تشاجر" فالجواب أنّ هذا البيت لا حجة فيه، إذ نحمل البيت على أنّ "آباؤها" مبتدأ، و"أبناؤها" خبر، والتقدير: آباؤها في ضعف الحلوم مثل أبنائها، ويدل على ما ذكرنا قوله في البيت الذي قبله:

هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها

أي: حلماؤها مثل سفهائها. ويلزم أيضاً في البيت على جعل "أبناؤها" فاعلا بـ"تشاجر" الفصل بين المصدر ومعموله. والراجح من الأقوال السابقة قول الجمهور إن الفاعل محذوف.

---

(١) سورة البلد، الآيتان: ١٤-١٥.

(٢) ينظر: **شرح التسهيل** لابن مالك؛ تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون - القاهرة: هجر للطباعة والنشر، د.ت، ٣/٢٣٣.

(٣) ينظر: **تحفة الأقران** لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني، ص٤٧.

٢ - الموضع الثاني: الفعل المسند:

يتفق النحاة على أنّ الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا دخلت عليه نون التوكيد يحذف فاعله، تقول: يا زيدون هل تضرِبُنّ؟ ويا هند هل تضرِبِنّ ؟ والأصل: هل تضربونّ، وهل تضربيننّ، فحذفت النون لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين[١]. أما إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين فتحذف النون وتبقى الألف لخفتها ، نحو: هل تضربانّ والأصل هل تضربانّ. وقد ورد نظير ذلك في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾[٢]، وقوله تعالى : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٣]. وعلة حذف الفاعل هنا علة تصريفية[٤] تتعلق بمسألة التناسب الصوتي ليست دلالية.

٣ - التنازع :

وهو توجه عاملين إلى معمول واحد، وما يخصنا منه الصورة التي يتوجه فيها عاملان إلى معمول واحد يطلبانه على أنه فاعل لكل منهما، نحو: "قام وقعد زيد"، وهذه الصورة تتعارض مع القاعدة؛ وذلك لاجتماع الفعلين على فاعل واحد. ومن هنا لجأ النحاة إلى وضع باب التنازع وما يتصل به من قواعد الإضمار في أحد الفعلين حتى ينسجم النمط مع القاعدة، ويظل للمعمول عامل واحد يعمل فيه.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد منهما في

(١) ينظر: **شرح التصريح على التوضيح** للأزهري ؛ تحقيق صاحب أبو جناح ،- بغداد : الأوقاف العراقية، ٢٠٦/٢ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٦.

(٣) سورة مريم ، الآية : ٢٦ .

(٤) ينظر: **حاشية الصبان**، ٤٤/٢. وقيل إن الفاعل لم يحذف فواو الضمير هي الفاعل ، ينظر الدر المصون ٥٢٢/٣. وهذا يلتقي مع قول أحمد الحمو في بحثه المعنون بـ"محاولة ألسنية في الإعلال" إن الذي حدث في مثل (قُل) هو تقصير الحركة الطويلة الواو (و) .

الاسم الظاهر، ولا خلاف أيضاً أنه إذا أعمل أحدهما في الظاهر وجب أن نعمل الآخر في ضميره إن كان المطلوب مما يلزم ذكره كالفاعل ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما. فالبصريون يقولون:" إن الثاني أولى لقربه منه"[1] وعلى هذا فإن زيداً فاعل لـ(قعد) أما فاعل (قام) فضمير مستتر عائد على زيد. وهذا محظور لأنه لا يجوز الإضمار قبل الذكر كما قال بذلك الكسائي والفراء. أما الكوفيون - عدا الكسائي - فاختاروا إعمال الأول لتقدمه فجنّبوا أنفسهم ما وقع فيه البصريون من محظور، ووقعوا في محظورين أشد تكلفاً، أولهما: عطف جملة تامة على جملة قبل تمامها. وثانيهما: فصل العامل عن معموله بأجنبي. أما الفراء فذهب إلى أن" العامل في زيد الفعلان جميعاً"[2]. أما الكسائي"[3] فذهب إلى أن معمول الأول محذوف لوجود ما يدل عليه، وهذا أقرب لأنه يبعدنا عن التأويلات والتقديرات، مع أنه يخالف منهج سيبويه الذي يرفض حذف الفاعل، ويؤكد إضماره في نحو ما سبق، يقول:" إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلوَ من فاعل... لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل"[4].

٤ - كان الزائدة :

تأتي (كان) زائدة، ويشترط لزيادتها أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون بين متلازمين: نحو المبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والفعل ومرفوعه ، ورأى أبو علي الفارسي

(١) ينظر: **شرح ابن عقيل** ، ١ / ٤٦٥ .

(٢) ينظر: **الرد على النحاة لابن مضاء** ، ص٩٤ .

(٣) وأورد ابن يعيش في شرح المفصل أن سيبويه ذهب إلى أن في ضربني في قولهم:(ضربني وضربت زيدا) فاعلاً مضمراً دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ، وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر. ينظر: **شرح المفصل لابن يعيش** ، ٧٧/١.

(٤) ينظر: **الكتاب لسيبويه** ، ١/ ٧٩.

أن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة، وإذا كانت زائدة كانت من قبيل المفردات[١]. وقد زاد ابن هشام: " ولا تعني زيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد "[٢]. وجعل ابن عقيل زيادتها منقاسة بين (ما) وفعل التعجب[٣]، وعندها لا تحتاج إلى مرفوع ولا منصوب. أما السيرافي[٤] فعدّها تامة في قولنا (ما كان أحسن زيداً) وقدر لها فاعلا وهو مضمر المصدر (كان الكون)، واستدل على صحة مذهبه بأن الفعل لا بد له من فاعل، وهو بهذا قد خالف الراجح عند جمهور العلماء بأن (كان) الزائدة لا فاعل لها، وعلى هذا الرأي بتمام (كان) - وهو سبب الحديث عنها - فإن في الإضمار تكلفاً والقول بالحذف أولى لدلالة الحال عليه.

٥- باب التوكيد :

قال جرير[٥] :

فهيهات هيهات العقيق ومَن به وهيهات خلٌ بالعقيق نواصله

يكاد يجمع النحاة على أنّ لفظ (هيهات) الثاني لم يؤت به للإسناد إلى (العقيق)، بل لمجرد التقوية والتوكيد لـ(هيهات) الأول، فلا فاعل له أصلا[٧٣]، ومثله قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتـي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

(١) ينظر: **المسائل البصريات** لأبي علي الفارسي، ١/ ٥٢٧. وشرح **جمل الزجاجي** لابن عصفور، ٥٨٥/١.
(٢) ينظر: **شرح قطر الندى** لابن هشام؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ٠- دار الفكر، ص١٩١.
(٣) ينظر: **شرح ابن عقيل** ، ٢٤٩/١ .
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١ق١٥٣ب، وينظر: **همع الهوامع** للسيوطي، ٢٥٥/٢. وقد نسب ابن عصفور القول بأن كان الزائدة تعمل وأن لها فاعلا وهو الضمير المستتر الذي يعود إلى مصدرها إلى الفارسي، ينظر: **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور،٤٠٩/٢، وينظر: "كان الزائدة" لجواد محمد دخيل ، **مجلة جامعة الملك سعود**، م ١٧، الآداب (١)، سنة ٢٠٠٤م، ص٣٧.
(٥) ديوان جرير٠- بيروت : دار صادر، ص٧٥.
(٦) ينظر: **شرح التصريح على التوضيح** للأزهري ، ١/ ٣١٨ .

لعل الذي حمل جمهور النحويين على القول إن هذه الأفعال لا فواعل لها هو بحثهم هذه الأفعال، وما شابهها في باب التوكيد، وليس في باب الفاعل كما كان ينبغي، حاملين في أذهانهم أنّه لا بد لكل فعل من فاعل ظاهر أو مضمر، فعدّوا هذه الأفعال توكيداً للأفعال المتقدمة عليها أو أسماء أفعال مؤكدة لأسماء الأفعال المتقدمة.

يقول النحويون إنّ كل فعل لا بد له من فاعل، وما مرّ من أمثلة يبين كيف شغل النحاة أنفسهم بالبحث عن الفاعل وتأوله تأولا متكلفاً لئلا تنتقض مقولتهم، فكيف يسلمون بكل هذه البساطة أنّ هذه الأفعال لا فواعل لها ؟ وأرى أنّ الأفعال أو أسماء الأفعال المكررة في باب التوكيد ليست من توكيد الفعل في شيء وإنّما هي من توكيد الجملة، وفواعلها محذوفة.

أما في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[1] فقد اختُلِفَ في فاعلها فمنهم من جعله "ما" أي: بعد الذي توعدونه، واللام زائدة وتؤيده قراءة ابن أبي عبلة "هيهات هيهات ما توعدون"[2] بإسقاط اللام، مع أن ابن جني ذكر أن زيادة اللام لم تُعهد في الفاعل[3]. ومنهم من جعل الفاعل ضميراً يعود إلى الإخراج المفهوم من قول الله تعالى : ﴿ أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾[4] واللام في "لما" للبيان، أي: أعني لما توعدون، نحو: سقيا لك. ومنهم من جعل الضمير يعود إلى التصديق المفهوم من المعنى. ومنهم من قدر الضمير في كليهما، ومنهم من جعل ذلك من باب الإعمال[5]. وذكر أبو حيان

(١) سورة المؤمنون، الآية : ٣٦ .

(٢) ينظر: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني** ؛ تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي ٠- ط٢ ٠- دار سزكين ، ١٩٨٦م، ٩٢/٢ .

(٣) ينظر: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني** ، ٩٢/٢ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ٣٥.

(٥) ينظر: **البحر المحيط** لأبي حيان٠- الرياض: مكتبة النصر، ٤٥/٦. وينظر: **التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري**؛ تحقيق محمد علي البجاوي٠- مطبعة عيسى البابي الحلبي، ٩٥٤/٢.

أن ابن عطية قد أجاز أن يكون الفاعل محذوفاً أي: بَعُدَ الوجود لما تُوعدون، وهو عنده ليس بجيد[1]. وما ذكره أبو حيان ليس موجوداً في تفسير ابن عطية[2]. والراجح عندي أن الآية من باب التنازع ،إذ توجَّه عاملان، وهما اسما الفعل (هيهات)، لمعمول واحد، وهو (ما) باعتبار زيادة اللام، وفاعل اسم الفعل الأول (هيهات) محذوف.

آيات في القرآن الكريم لا فواعل لها :

ورد في القرآن الكريم آيات تحتوي أفعالا لا فواعل لها، ويقول النحويون إنها تحمل ضميراً، ولكنهم يضطربون في عائده هل هو متعيّن أو شيء مبهم أو مصدر الفعل؟ ولا نستطيع إنكار فائدة تحديد الفاعل في هذا المقام، فمعرفته وتحديده أمر ضروري، لا من أجل تبيين عناصر التركيب وحسب، بل من أجل تجلية المعنى أيضاً. والقول بضرورة تقديره أو معرفته لا يمنع القول بحذفه من التركيب. وغالباً ما تدل عليه الحال والمقام. وفيما يلي نورد عدداً من الآيات القرآنية ذات العلاقة:

١ – قال تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3]. لا يتضح فاعل للفعل (بدا) في هذه الآية، والأصل ثم بدا لهم الأمر ولكنه حُذف، وحذفه يشير إلى الاستخفاف به؛ لأنه أمر ساقط جائر فقد بدا لهم بعد ما رأوا الآيات فكيف يسجنونه؟[4] فذهب مكي إلى أن الفاعل محذوف ولم يعوض منه شيء تقديره: بدا لهم رأيٌ، ولم ينسبه إلى معين واعتقده الكسائي[5]، في حين قال

(١) ينظر: **البحر المحيط** لأبي حيان ٠- الرياض : مكتبة النصر، ٤٥/٦.

(٢) ينظر: **المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز** لابن عطية ٠- القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩١م، ١٠/١٦.

(٣) سورة يوسف ، الآية : ٣٥.

(٤) ينظر: **خصائص التركيب** لمحمد أبو موسى ، ص١٧٩ .

(٥) ينظر: **مشكل إعراب القرآن الكريم** لمكي بن أبي طالب ؛ تحقيق حاتم الضامن ٠- بيروت : مؤسسة الرسالة، ص٧٨ .

الكوفيون: الفاعل جملة "ليسجننه". وقال القرطبي:"هذا قول سيبويه. قال المبرد: وهذا غلط؛ لا يكون الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دلّ عليه (بدا) وهو مصدر؛ أي بدا لهم بَدَاءٌ؛ فحذف لأن الفعل يدل عليه"(١).

أما القول إن سيبويه ذكر أن الفاعل في هذه الآية جملة "ليسجننه" فهذا غير صحيح. وجملة ما قاله في هذا السياق" ألا ترى أنك لو قلت:بدا لهم أيُّهم أفضل، لحَسُنَ كحسنه في علمتن كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا"(٢). وهذا دليل على أنه لم يصرح بمصطلح الحذف ولا الإضمار. وترك الأمر على أنه مفهوم من السياق.. وقال البصريون في جملة "ليسجننه" هي مفسرة للضمير في (بدا) راجع إليه المفهوم منه." والذي ينبغي أن يقال:إنها جواب لقسم مقدر"(٣).

والقول بحذف الفاعل أولى من هذه التأويلات، وأقرب إلى واقع الآية.

٢ – قال تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾(٤) وخُرجت هذه الآية على نحو الآية السابقة، فقيل إن: الفاعل جملة"كيف فعلنا بهم" وهو قول ضعيف للكوفيين، وقيل: إنّ الفاعل ضمير مقدر يعود على"التبين" مصدر الفعل، وجملة الاستفهام

---

(١) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ٠- القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٨٦/٩ . وينظر: **إعراب القرآن** للنحاس ؛ تحقيق زهير غازي زاهد ، وزارة الأوقاف العراقية ٢/ ١٤١ .

(٢) **الكتاب** لسيبويه ، ١١٠/٣ . وجاء بعده في كل من النسخة ا ، ب " بدا لهم فعل ، والفعل لا يخلو من فاعل ، ومعناه عند النحويين أجمعين: بدا لهم بدوٌ قالوا ليسجننه، وإنما أضمروا البدو لأنه مصدر يدل عليه قوله: بدا لهم ، وأضمر كما قال تعالى جده ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾ [سورة الرعد/ ٢٣-٢٤] ولا يكون ليسجننه بدلا من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة "الكتاب لسيبويه ،١١٠/٣ (الحاشية).

(٣) ينظر: **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** لعبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ؛ تحقيق طارق الجنابي ٠- ط١ ٠- بيروت : عالم الكتب، ١٩٨٧، ص٩٩ .

(٤) سورة إبراهيم ، الآية : ٤٥ .

مفسرة، وهو قول البصريين[1] والأقرب لمذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل هو ما ذهب إليه البصريون إذ جعلوا الفاعل "التبين" وهذا التقدير للمصدر لا يمنع القول بحذف الفاعل فخلو التركيب منه دليل على حذفه، ألا ترى أن النحاة قد أوجبوا حذف الخبر بعد "لولا" ومع ذلك لم يمنعهم الحذف من تقديره، فقالوا: تقديره موجود أو كائن[2]. فالتقدير لا يتعارض مع القول بالحذف؛ إذ غاية التقدير الوقوف على المعنى.

٣ - قال تعالى: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾[3] قرأ ابن مسعود[4] ببناء الفعل (يَحْشر) للمعلوم، ونصب (الناس) مفعولا به. والفعل في هذه القراءة ليس له فاعل ظاهر، ولا يخفى أن الفاعل محذوف تقديره مفهوم للقارئ أو السامع وهو (الله). وذكر ابن جني أن الفاعل هنا مضمر أي: وأن يحشر الله الناس[5].

٤ - وقوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[6] قرئ بنصب (بينكم)[7]، و"حجة من نصب أنه جعله ظرفاً، والتقدير: لقد تقطع وصلكم بينكم، ودل على حذف الوصل قوله ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ فدل هذا على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شفعائهم، إذ تبرؤوا منهم ... فحسن إضمار الوصل

(١) ينظر: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم** لشهاب الدين الألوسي - ط١ - بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ٢٣٥/٧.

(٢) ينظر: **مغني اللبيب** لابن هشام ، ص٣٥٩.

(٣) سورة طه ، الآية : ٥٩.

(٤) ينظر: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** ، ابن جني ، ٥٤/٢.

(٥) ينظر: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** ، ابن جني ، ٥٤/٢.

(٦) سورة الأنعام ، الآية: ٩٤.

(٧) ينظر: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** لمكي بن أبي طالب ؛ تحقيق محيى الدين رمضان - ط٥ - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧م ، ٤٤١/١.

بعد "تقطع" لدلالة الكلام عليه"[١]. وقالوا: المراد: لقد تقطع الأمر فحذف الفاعل للإشارة إلى أنه أمر منقطع ساقط، والأمر المراد به العلاقة الموهومة بينهم وبين شفعائهم الذين زعموا أنهم فيهم شركاء[٢]. ولابن مضاء رأي آخر في مثل هذه الأفعال التي يقدر فيها النحاة ضميراً عائداً إما على غير مذكور، أو على ما يفترض أنّه مذكور، كالمصدر الذي يقدّره البصريون، فيرى أنّ الفعل يدل بمادته على الفاعل، ولا حاجة للإضمار؛ لأنّ المراد في مثل هذه الآية بالبناء للمعلوم هو إيقاع الفعل على الناس لا بيان الفاعل[٣].

٥ – قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾[٤] قرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الفاء والزاي بالبناء للمعلوم، أي: فَزَّعَ الله عن قلوبهم الروع وخفّف عنهم، فَزَّعَ أي: أخرج الله الفزع عن قلوبهم[٥]، وليس في هذه القراءة فاعل، قال ابن جني: الفاعل ضمير ولم يبين بالضبط العائد عليه فإمّا أن يعود على الله، أي: كشف الله عن قلوبهم الفزع، وإمّا أن يعود على ما هناك من الحال الحاضرة، أي: كشف حاضر الحال عن قلوبهم الفزع، ويضيف قائلاً "وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع"[٦].

(١) ينظر: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** لمكي بن أبي طالب ، ١/٤٤١.
(٢) ينظر: **خصائص التركيب** لمحمد أبو موسى ، ص ١٧٨ .
(٣) يقسم ابن مضاء القرطبي المحذوفات إلى ثلاثة أقسام .
١ – محذوف لا يتم الكلام إلا به ، وهو المحذوف لقرينة لفظية.
٢ – ومحذوف لا حاجة بالقول إليه ، نحو قولك: أزيدا ضربته؟
٣ – ومضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، نحو قولك: يا عبد الله . ينظر: **الرد على النحاة** لابن مضاء القرطبي ، ٧٨ – ٨٠ ، ٩١.
(٤) سورة سبأ ، الآية : ٢٣ .
(٥) ينظر: **حجة القراءات** لابن زنجلة ؛ تحقيق سعيد الأفغاني ٠- ط٥ ٠- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧م ، ص٥٨٩ .
(٦) ينظر: **المحتسب** لابن جني ، ٢/١٩٢ .

وتقديرا ابن جني يلتقيان مع ما ذهب إليه الكسائي مع أن الكسائي لا يقدر ضميراً.

وأميل إلى أن الفاعل بناء على هذه القراءة محذوف لدلالة السياق عليه.

٦ - ومن الآيات التي يدل المقام فيها على الفاعل المحذوف قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾(١) أي الروح. والحذف هنا لظهور الفاعل ظهوراً لا لبس فيه، والآية في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس والروح، وكأن في إسقاطها من العبارة إشارة إلى ما هي عليه من وشك المفارقة(٢). قال الأزهري: "الفاعل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام"(٣).

٧ - وقوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾(٤) أي توارت الشمس، فحذفت الشمس لبيان المراد، ولأنها توارت فلاءم الحذف دلالة الكلام(٥). وهذا القول على ما فيه من دلالة على حذف الفاعل لا يخلو من تكلف؛ ذلك أن الضمير يعود على غير مذكور، أو على غير مقدّر، والأصل عود الضمير على متعين لفظاً لا تقديراً. والقول بحذف الفاعل لدلالة الحال الحاضرة عليه أولى من القول بأنه ضمير مستتر.

٨ - قال تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾(٦).

ففي (أبصر بهم وأسمع) مذاهب(٧)، منها المذهب القائل بحذف الفاعل، وذلك

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

(٢) ينظر: **خصائص التركيب** لمحمد أبي موسى، ص١٧٨.

(٣) ينظر: **شرح التصريح** للأزهري، ٢٧١/١.

(٤) سورة ص، الآية: ٣٢.

(٥) ينظر: **خصائص التركيب** لمحمد أبي موسى، ص ١٧٨.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٢٦.

(٧) ينظر: **التأويل النحوي في القرآن الكريم** لعبد الفتاح الحموز، ١/ ٢٣٥.

بأن الباء زائدة عند سيبويه[١]، والهاء عائدة على لفظ الجلالة والتقدير: أبصرَ اللهُ أي: صار ذا بصر، ثم نقل إلى صيغة الأمر، فبرز الضمير لزيادة الباء أو لعدم لياق الصيغة به، فيكون فاعل (وأسمع) على هذا المذهب محذوفاً.

٩ - قال تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢]، يقول أبو حيان: "قال الزمخشري[٣]: بئس مثلا مثلُ القوم، فخرجه على أن يكون التمييز محذوفاً، وفي بئس ضمير يفسره مثلاً الذي ادعى حذفه، وقد نص سيبويه على أن التمييز الذي يفسره الضمير المستكن في نعم وبئس وما أجري مجراها لا يجوز حذفه، وقال ابن عطية: والتقدير: بئس المثل مثل القوم، وهذا ليس بشيء؛ لأن فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز"[٤]. وأرى أن تقدير ابن عطية الذي ذكره أبو حيان أقرب إلى مدلول الآية من تقدير الزمخشري مع أنه وارد أيضاً، ولم أجد ذلك التقدير في تفسير ابن عطية[٥].

١٠- قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[٦]. ذكر الحوفي أن التقدير: كبر مقتاً عند الله جدالهم على حذف الفاعل، وهو عند أبي حيان من تفسير المعنى لا تفسير الإعراب[٧].

---

(١) ينظر: **الكتاب** لسيبويه ، ٩٧/٤ .

(٢) سورة الجمعة ، الآية : ٥ .

(٣) ينظر: **الكشاف** للزمخشري ، ٥٣٠/٤.

(٤) ينظر: **البحر المحيط** لأبي حيان ، ٢٦٤/٨ .

(٥) ينظر: **المحرر الوجيز** لابن عطية ، ١٠/١٦ .

(٦) سورة غافر ، الآية : ٣٥.

(٧) ينظر: **البحر المحيط** لأبي حيان ، ٤٦٤/٧.

١١- قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[١]. فـ"فاعل (تبين) مضمر تقديره: فلما تبين له أنّ الله على كل شيء قدير (قال أعلم أن الله على كل شيء قدير) فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيداً: ويجوز: فلما تبين له ما أشكل عليه، يعني أمر إحياء الموتى"[٢]. ومن هنا نجد الزمخشري قد ذكر مصطلح الإضمار وأتبعه بقوله: فحذف الأول يعني: (أن الله على كل شيء قدير) وهو الفاعل لدلالة الثاني عليه، وهذا تصريح منه بأن الفاعل يُحذف من الفعل الأول في باب التنازع كما هو بين (تبين) و(أعلم) على قوله (إن الله على كل شيء قدير).

١٢- قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[٣] ذكر الزمخشري أن التقدير "ولقد جاءك من نبأ المرسلين بعضُ أنبائهم وقصصهم وما كابدوا من مصابرة المشركين"[٤]، ويفهم من هذا التقدير أن الفاعل محذوف، وهو عند أبي حيان تفسير معنى لا تفسير إعراب[٥].

وقد ورد حذف الفاعل في الحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[٦] فالفعل (يشرب) في هذا الحديث لا فاعل له كما ترى، وإذا قدّرنا ضميراً مستتراً فإنّ الأمر لا يستقيم؛ لأنّه يوهم أنّه عائد على الزاني، وهذا فاسد، أمّا جعل الضمير عائداً على الشارب

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢) ينظر: **الكشاف** للزمخشري، ٣٠٨/١ و**البحر المحيط** لأبي حيان، ٢٩٥/٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٤.

(٤) ينظر: **الكشاف** للزمخشري، ١٩/٢.

(٥) ينظر: **البحر المحيط** لأبي حيان، ١١٣/٤.

(٦) **شرح النووي على صحيح مسلم** للنووي - ط٢ - بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ، ٧٦/١، حديث رقم (١٠٠).

المفهوم من الشرب، ففيه تكلف أيضاً؛ لأن الأصل في الضمير أن يعود على متعين. وأرى أنه لا بأس من القول إن الفاعل محذوف، ومفهوم من مادة الفعل (يشرب).

ومثله قول حاتم[1]:

أماويَّ ما يُغني التراث عن الفتى   إذا حشرجتْ يوماً وضاق بِهم الصَّدْرُ

أراد إذا حشرجت الروح، والحشرجة صوت يردده المريض في حلقه. وهو مأخوذ من الحشر نظراً لضيق مكان النفس في هذه الحال، والحذف هنا أيضاً لشدة ظهور المحذوف، وللإشارة السابقة ولأن الشاعر يصف مقام ضيق وشدة، والحذف فيه أدل على قصر النفس وأكثر وحياً بمعنى الحشرجة[2].

ومما جاء على حذف الفاعل لقوة الدلالة قول العرب: (أرسلت) وهم يريدون جاء المطر ولا يذكرون السماء، ولكنهم لا يقولون هذا إلا في حال سقوط المطر، ولذلك كانت الدلالة على المحذوف راجعة إلى قرينة الحال.

ثالثاً: استتار الضمير :

للضمائر المتصلة المستترة صورتان،هما: ضمائر واجبة الاستتار وضمائر جائزة الاستتار. أما الضمائر واجبة الاستتار فلأنه لا يخلفها في التركيب اسم ظاهر ولا ضمير منفصل، وتقع في المواضع التالية:

١ - إذا كان الضمير فاعلا لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر أو اسما لأفعال الأمر،

ومن الأمثلة على استتاره في فعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر قول الشاعر[3]:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة   لعل أبي المغوار منك قريب

ففاعل (ادع) و(ارفع) ضمير مستتر وجوباً.

---

(١) **ديوان حاتم الطائي** - بيروت : دار صادر، ص٦٥.

(٢) ينظر: **خصائص التركيب** لمحمد أبي موسى ، ص ١٧٨ .

(٣) ينظر : **شرح ابن عقيل** ٤/٣ الشاهد رقم (١٩٦) .

٢ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالهمزة الدالة على المتكلم وتشير إليه أو فاعلاً لاسم الفعل المضارع، نحو (أف)، نحو قولنا: (أرجو وأخشى وأدعو)، فالفاعل في الأفعال (أرجو وأخشى وأدعو) ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا)؛ وعلة استتاره عند النحاة وجود الهمزة المشعرة بأن الفاعل هو الضمير (أنا) المخبر عن النفس. يقول ابن يعيش: "فأما أفعل إذا أخبر عن نفسه ... فلا يظهر له صورة فاعل ألبتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة في أفعل"(١).

٣ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد المذكر نحو قول الحطيئة(٢):

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

فالفاعل في الأفعال (تأته ، تعشو ، تجد) ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، وعلة استتاره وجوباً عند جمهور النحاة وجود التاء التي تشعر بضمير المخاطب "أنت"(٣).

٤ - أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون الدالة على المتكلمَين المذكر أو المؤنث أو المتكلمِين والمتكلمات نحو قول امرئ القيس(٤):

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فالفاعل في الفعل (نبك) ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن)، وعلة استتاره وجوباً عند جمهور النحاة وجود النون التي تشعر بالضمير "نحن" يقول الرضي: "وأما في المضارع والأمر فلم يبرزوا الضمير في أفعل ونفعل؛ لإشعار حرفي

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٠٩/٣.

(٢) ينظر: **ديوان الحطيئة** ؛ شرح يوسف عيد ·- بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٢م ، ص٦٢ .

(٣) ينظر: **شرح المفصل** لابن يعيش ، ١٠٩/٣ .

(٤) ينظر: **ديوان امرئ القيس**؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ·- ط٤·- القاهرة : دار المعارف، د.ت ، ص ٨ .

المضارعة بالفاعل؛ لأن أفعل مشعر بأن فاعله أنا ونفعل مشعر بـ (نحن)[١]. ويرى ابن مضاء أنه لا ضرورة إلى إضمار الضمير هنا لأن الهمزة والنون والتاء تغني عن الضمائر: "قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم، ومن النون أنهم متكلمون، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة..."[٢].

٥ – أن يكون فاعلاً للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء (ما عدا، ما خلا، ما حاشا) نحو قول لبيد بن أبي ربيعة[٣]:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل   وكل نعيم لا محالة زائل

أو يكون اسماً لأحد الفعلين الناسخين اللذين يفيدان الاستثناء وهما (ليس)، (لا يكون).

٦ – أن يكون فاعلاً لـ (أفْعَلَ) التعجب نحو "ما أحسن زيداً" ففي أحسن ضمير يرجع إلى "ما"[٤].

٧ – أن يكون فاعلاً لـ(نعم) وأخواتها إذا كان مفسراً بتمييز نحو قولنا:"نعم رجلاً زيد"، وأجاز بعضهم ورود فاعل (نعم) وأخواتها اسماً ظاهراً مع وجود التمييز المفسر بناء على السماع[٥]، نحو قول جرير[٦]:

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا

(١) ينظر: الاستراباذي . شرح الكافية ، ٨/٢ .

(٢) ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، ٩٠ .

(٣) ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري ؛ شرحه فاروق الطباع ،- ط١٠- بيروت : دار الأرقم ، ١٩٩٧م ، ص١١١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ، ١٤٩/٧ .

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ،- ط٥٠- بيروت : المكتبة العصرية، ١٩٧٩م ، ٣/ ٢٧٧.

(٦) ينظر : ديوان جرير ، ص ١٣٣ .

٨ - في (أفعل) التفضيل نحو: زيد أفضل من عمرو.

أما الصورة الثانية للضمائر المستترة فجائزة الاستتار، وضابطها أنه يخلفها في التركيب اسم ظاهر، يقول ابن هشام: "وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلفه ذلك (يقصد الظاهر)، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي، نحو:"زيد قام، وهند قامت، زيد قائمٌ، أو مضروب أو حسن، وهيهات"[١].

تبين من خلال النص المذكور أن الفاعل يأتي مستتراً جوازاً في مواضع أربعة:

١ - في فعل الواحد الغائب والغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿ ووجدك ضالاً فهدى ﴾[٢].

٢ - في المضارع الغائب والغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿ والليل إذا يغشى ﴾[٣] .

٣ - في اسم الفعل الماضي، نحو "هيهات" و"شتان" و "سرعان" .

٤ - في الصفات المحضة، نحو: "زيد قائم أو مضروب أو حسن" .

مناقشة بعض مواضع الاستتار وجوباً:

١ - التعجب :

ذهب النحويون إلى أن الفاعل في صيغة (ما أفعل) ضمير مستتر وجوباً يعود على (ما)، وهذا في رأيي يخرج الجملة عن دلالتها التعجبية، ويجعل منها تركيباً يعسر فهمه؛ وذلك للأسباب التالية: الأول: أن البحث عن الضمير ليس ضرورياً لتؤدي الجملة معنى التعجب؛ لأن المعنى يظهر بدلالة التنغيم وبالمقابل، فإن الحذف لا ينقص مدلولها. والثاني: أن إسناد الفعل إلى الضمير المستتر العائد إلى ما التعجبية يجعل التعجب مما نابت عنه (ما) وهو (شيء) لا من زيد كما هو متصور بالجملة.

---

(١) ينظر: **أوضح المسالك لابن هشام** ، ٨١/١ .

(٢) سورة الضحى، الآية : ٧.

(٣) سورة الليل، الآية : ١.

والثالث: أن جعل (ما) نكرة تامة يحول الجملة من إنشائية إلى خبرية؛ لأن التقدير (شيء أحسن زيداً) أي جعله حسناً فضلاً عن أن الفاعل حسب هذا التقدير سيكون مستتراً جوازاً تقديره (هو) أي أحسن (هو) زيداً. ولو سلمنا جدلاً بهذا فماذا نقول في قول من قال (ما أعظم الله) أليس الله عظيماً بنفسه؟[1] أما الكسائي فيعد (ما) حرفاً دالاً على التعجب، لا موضع له من الإعراب، وهذا يبعدنا من ثقل التأويل الذي يفقد الجملة دلالتها التي جاءت من أجلها، فهذه الجملة تعتمد في المقام الأول على المنطوق الدلالي، فقد ألمح ابن جني من خلال عدد من المصطلحات التي ذكرها إلى شيء من هذا وهو دلالة التنغيم، فإن الجملة أو طريقة نطقها يعود إلى أن كثيراً من الصفات النطقية لا يمكن تقييدها بالكتابة، وربما هذا ما دفع ابن جني إلى الحديث عن إدراك سياق الحال وأهميته وأهمية رؤية وجه العربي وجملة حاله حين يتكلم[2].

ولكن علماء العربية غير مخطئين عندما قيدوا هذه الجملة ومثيلاتها بالفاعل؛ لأنهم يعتمدون على فكرة العامل، ومحكومون بأن الفعل لا بد له من فاعل. وبالمقابل، فإن في تقديرهم (ما) بـ (شيء) فيه إشارة إلى إدراكهم عمق الدلالة، فـ(شيء) أعمق دلالات النكرة وفيها إطلاق للدلالة التي تعطي سعة في التخيل، فعندما نقول: "ما أجمل زيداً" فالمتكلم يشعر بجمال زيد وربما يشاهده ومع هذا هو نفسه لا يعرف سر جماله؛ لذا نجد من ذهب[3] إلى أن (ما) استفهامية، والتقدير: أي شيء أحسن زيدا؟

وقد ذكر ابن السراج أنّ المتعجب منه في باب(ما أفعله) وإن كان مفعولا به لكنه هو الفاعل؛ لأن الفاعل ضمير يعود إلى (ما) التعجبية التي هي بمعنى (شيء)،

---

(١) ينظر : **الإنصاف في مسائل الخلاف** للأنباري ١٢٨/١ .

(٢) ينظر: **الخصائص** لابن جني، ٢/ ٣٧٠-٣٧١.

(٣) ينظر: **شرح ابن عقيل**، ٢/ ١٥٠.

وهذا الشيء حسب رأيه ليس إلا المتعجب منه نفسه[١] وهذا يخالف رأي الجمهور في أنّ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وهذا الشيء مبهم لا يدل على أمر معين[٢] . وإذا كان المتعجب منه - حسب رأي ابن السراج - هو الفاعل فإن المتعجب منه قد يحذف، وهذا يدل على أن الفاعل يحذف. وقد اشترط النحاة[٣] لحذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به) على سبيل المثال أن يكون فعل التعجب (أفعل) معطوفاً على آخر مذكور معه نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٤]. وأجازه آخرون مطلقاً إذا كان معلوماً من السياق، ومنه قول عروة بن الورد[٥]:

فذلك إن يلق المنية يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر

ويكثر الحذف إذا كان فعل التعجب معطوفاً على آخر مذكور معه، لكنه قد يحذف في غير هذه الحالة إذا كان تقدير المحذوف ممكناً من السياق[٦]. وهذا الأمر ثابت في لغتنا. ويسأل الدكتور جواد الدخيل[٧]: كيف جاز حذفه عند القائلين بأن المتعجب منه فاعل، ومن المعلوم أن الفاعل لا يحذف[٨]؟ وقد أجيب عن هذا بأن الفاعل هنا لم يحذف بل هو مستتر في فعل التعجب، وينسب هذا الرأي إلى أبي

---

(١) ينظر: **الأصول**، ابن السراج ١/١٠١ - ١٠٢. **صيغة التعجب (أفعل به)** لجواد الدخيل ، **مجلة الدراسات اللغوية** ، مركز الملك فيصل ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ١٤٢٤هـ، ص ٢٠.

(٢) ينظر: **شرح المفصل** لابن يعيش، ١٤٦/٧. **شرح الكافية** للاستراباذي ، ١٠٥/٢ .

(٣) ينظر : **أوضح المسالك** لابن هشام ، ٢٦٠/٣ ، و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ،- ط٢- القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٩م ١٧٦/٤.

(٤) سورة مريم ، الآية : ٣٨.

(٥) **ديوان عروة بن الورد** ،- بيروت : دار صادر، ص٤٣.

(٦) ينظر : **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ،- طهران ، د.ت.، ١٧٨ .

(٧) ينظر : **صيغة التعجب (أفعل به)** لجواد الدخيل ، ٢٤.

(٨) ينظر: **مغني اللبيب** لابن هشام ، ٤٩٢ .

علي الفارسي[١]، مع أنه غير مثبت في كتبه كما يذكر الدكتور جواد[٢]، وما أثبته في هذه المسألة أنّ الجار والمجرور في محل رفع فاعل مع إقراره بأن الباء زائدة[٣] - والأقرب أن الفارسي يريد المجرور؛ لأنه شبهه في كتاب آخر له بقولهم :"كفى بالله"[٤]. وتبعه في هذا ابن جني[٥] وابن برهان[٦]. في حين يذكر ابن عصفور أن المتعجب منه وإن كان فاعلاً فقد جاء بصورة المفعول به وهو فضلة، ومن هنا جاز حذفه[٧]. وهذا من غير شك يؤدي إلى التداخل بين الفاعلية والمفعولية في هذا الأسلوب. ورد على استتار الفاعل في صيغة (أفعل به) عند حذف المتعجب منه ابن مالك بقوله: لو كان الفاعل مستتراً لوجب بروز هذا الضمير إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً لكن الكلام الفصيح ورد بخلاف ذلك، وكذلك نجد أنّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار، نحو: "أكرم بنا وأحلم" لأنّ الضمير (نا) لا يقبل الاستتار[٨].

---

(١) ينظر: **ارتشاف الضرب من كلام العرب** لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق مصطفى النماس ٠- ط١ ٠- القاهرة : مطبعة النسر الذهبي ، ١٩٨٤م ، ٣٥/٣ .

(٢) ينظر: **صيغة التعجب (أفعل به)** لجواد الدخيل ، ٢٤ .

(٣) ينظر : **الإيضاح** لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق حسن الشاذلي فرهود ٠- ط٢ ٠- الرياض : دار العلوم ، ١٩٨٨م ، ١٣٢ .

(٤) ينظر: **صيغة التعجب (أفعل به)** لجواد الدخيل، ٢٤ .

(٥) ينظر : **اللمع في العربية** لابن جني ؛ تحقيق حسين محمد شرف ٠- ط١ ٠- القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩م ، ٢١٨ .

(٦) ينظر: **شرح اللمع** لابن برهان، ٤١٢/٢، وشرح **ألفية ابن معطي** لابن جمعة الموصلي ؛ تحقيق علي الشوملي ٠- ط١ ٠- الرياض : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٥م ، ٩٥٩/٢.

(٧) ينظر : **المقرب** لابن عصفور ؛ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري عبدالله الجبوري ٠- بغداد: مطبعة العاني ، ١٩٧١م ، ٧٧/١ .

(٨) ينظر : صيغة التعجب (أفعل به) ، جواد الدخيل ، ٢٣ .

٢ - الاستثناء:

ترد في باب الاستثناء أفعال لا تذكر فواعلها وهي (خلا،عدا، حاشا) ففي جملة (قام القوم خلا عدا حاشا لا يكون ليس زيداً) اختلف النحويون في تقدير الفاعل في هذه الأفعال، فالبصريون يقولون: إن الفاعل هو الضمير العائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: عدا بعضهم زيداً[(١)]، وبه أخذ ابن عقيل[(٢)]، وفي هذا التقدير تكلف واضح جرّ إليه قول النحويين: إن كل فعل لابد له من فاعل ظاهر أو مضمر، ونحن نسلم بهذا إذا كان الكلام غير واضح، وننكره ونعدّه زيادة لا مبرر لها عند وضوح المعنى. وقد أنكر ابن مضاء القرطبي تقدير الضمائر المستترة في الأفعال، وجعل الفعل يدل بمادته على الفاعل فقال: "تعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر وعلى هذا فلا ضمير، لأن الفعل يدلّ بلفظه عليه كما يدل على الزمان فلا حاجة بنا إلى إضمار"[(٣)]. ولا يقتصر الأمر على هذا بل يتجاوزه إلى التحايل على الجملة بتقدير ضمير يعود على ما يُفترَض أنه موجود لا بل ليس موجوداً ألبتة وهو (البعض) أليس من الأفضل أن نجعل الفاعل محذوفا؟ لأنه مفهوم من السياق بقرينة الحال. أما الكوفيون فيقولون: "إن الفاعل هو الضمير العائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: عدا القيام زيداً"[(٤)]. تُرى ماذا عساهم يقدرون لو أن الجملة بدأت باسم ولم تبدأ بفعل ؟ نحو قولنا: (القوم أهلك عدا زيداً) قطعاً لن يقولوا بتقدير ضمير يعود على مصدر الفعل كما فعلوا في الجملة السابقة لعدم وجود فعل يشتقون منه المصدر، ونحن نعلم أن المصدر عندهم فرع على الفعل، ووجود فرع

---

(١) ينظر: **شرح التصريح** للأزهري ، ١/ ٢٧١ .

(٢) ينظر : **شرح ابن عقيل** ، ١/ ٥٢٥ .

(٣) ينظر: **الرد على النحاة** لابن مضاء ، ص٩٢ .

(٤) ينظر: **شرح التصريح** للأزهري ، ١/ ٢٧١.

دون أصل أمر محال. إن الأخذ بهذين المذهبين يخرج النحو عن الهدف الذي وجد من أجله وهو ضبط الكلام، والإبانة عن المراد، وفي هذا يقول الفراء: "إن حاشا فعل لا فاعل له"(١)، وزاد عليه أبو حيان بقوله: "ويمكن القول في خلا وعدا بذلك"(٢).

أما الاستثناء المفرغ فقد ذكر ابن هشام أن ما بعد إلا ليس فاعلاً في نحو (ما قام إلا هند) يقول: "ما بعد إلا ليس بفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا"(٣) وهذا من المواضع التي اتفق النحويون على حذف الفاعل فيها لدلالة السياق عليه.

مناقشة الضمائر المستترة جوازاً:

أما استتار الضمير جوازاً فمرتبط بالضمير الغائب في كل أحواله، ويبدو أن دلالة ضمير الغائب تبقى غير واضحة - بالنسبة للمتكلم والمخاطب - لغياب مدلوله، بدليل أنه أقل الضمائر معرفة، ويحتاج - كما يذكر الدكتور عفيفي(٤)- إلى تحديد أو توضيح عن طريق الضمير، ويكفي غيابه لجواز ذكر الضمير وعدم وجوب الاستتار، بعكس ضمير المتكلم والمخاطب فهما محددان بحضور مدلولهما؛ لهذا وجب استتارهما. وهذا التقسيم عند ابن يعيش وابن مالك، وذكر ابن هشام(٥) أن هذا التقسيم فيه نظر، إذ إن الاستتار في نحو: زيد قام واجب، فإنه لا يقال: "قام هو" على الفاعلية. وذكر محمد محيى الدين عبد الحميد "أن المؤلف فهم في قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر "المستتر جوازاً هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل" أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا بمرادهما، بل

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٨٥/٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ٢٨٢/٣.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام، ص٢٥٤.

(٤) ينظر: ظاهرة التخفيف لأحمد عفيفي، ص٣٤٨.

(٥) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٨١/١.

مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحداً، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقاً لما ذكر هو أنه التحقيق"[1] .

وهذا التحديد لا يسع الإنسان أن يقول إنه غير صحيح لكنه عام وإطلاق الحكم بعموميته هكذا فيه شيء من إغفال الواقع الاستعمالي الذي يحتم علينا في بعض السياقات الاستعمالية أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً، إذ غاية ما يمكن أن يستخلص منه أن فاعل الوصف لا يرد ضميراً مستتراً وجوباً، وهو ما يؤيده القول السابق بإطلاقه. فقد قرر بعض النحاة أن فاعل الوصف يكون اسماً ظاهراً ويكون ضميراً مستتراً، وقرروا أن الاستتار يكون جوازاً استناداً إلى إمكانية إحلال الاسم الظاهر، نحو قولك: (قائم زيد).

وأطرح التساؤل التالي: هل يرد فاعل الوصف ضميراً مستتراً وجوباً؟ للإجابة عن هذا أقول إن منطوق الجملة هو الفيصل في مسألة استتار الفاعل وجوباً أو جوازاً، ولنمثل بقوله تعالى : ﴿ وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾[2] فـ(عابد) وصف عامل عمل فعله المبني للمعلوم يأخذ فاعلاً ومفعولاً، فهل يستقيم أن يكون فاعل الوصف هنا مستتراً جوازاً كما ذكر ذلك النحويون؟ أزعم أن منطوق الجملة يشير إلى استتاره وجوباً؛ إذ التقدير: (عابد أنا)؛ لأنه يعمل عمل فعله (أعبد)، والفاعل في (أعبد) مستتر وجوباً. صحيح أنه يمكن إحلال الظاهر مع الوصف، لكن في هذه الآية ومثيلاتها لا يكون الفاعل إلا مستتراً وجوباً ومثله اسم التفضيل فهو من المشتقات، والغالب فيه أن يرفع الضمير المستتر ولا يرفع الظاهر- قياساً - إلا في مسألة" الكحل "[3] وقد

---

(١) ينظر: **أوضح المسالك** لابن هشام ١/٨١- ٨٢ (الحاشية).

(٢) سورة الكافرون، الآية : ٤.

(٣) ينظر: **أوضح المسالك** لابن هشام ، ٣/٢٦٦.

يرفعه نادراً – لا يقاس عليه – في مثل: مررت برجل أفضل منه أبوه. لو لاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلاً، ولا يرفع الضمير البارز إلا نادراً – فإن فاعله الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوباً مع الإغضاء عن تلك القلة والندرة وإغفال وجودهما، وإن لاحظنا الواقع من غير إغفال للقلة والندرة قلنا إنه مستتر جوازاً(1).

حتى الضمير المستتر جوازاً في نحو قولنا: "جاء زيد يبتسم" هو في الحقيقة محذوف؛ لأن الأصل المفترض في هذه الجملة وفق بنيتها العميقة "جاء زيد يبتسم زيد"، وهذا غير مقبول في العربية؛ لأن العربية تعمد إلى الإيجاز في مثل هذا عن طريق الحذف، ففي قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾(2). فالبنية المفترضة للأفعال في الآية جاء رجل يسعى (رجل) قال (رجل)، لكن ذلك مرفوض في منطوق الآية؛ لإمكانية الإيجاز عن طريق الحذف.

أما مسألة تقديم الفاعل على الفعل للتخلص من إضمار الفاعل في الفعل مع وجوده في نحو (زيد قام)، فقد لاحظ النحويون هذا المعنى، ومن ثم قالوا إن رتبة المبتدأ التقديم؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه قبل الحكم، بخلاف جملة الفعل والفاعل فإن المقصود فيها أولاً إنما هو المسند أي الفعل مضافاً إليه الفاعل ثم ما لابسه من بقية متعلقاته، ولهذا لا يقدَّم الفاعل على الفعل لئلا يلتبس بالمبتدأ في أنه هو المقصود أولا، ويقوي ذلك أن حكم المبتدأ أن يؤتى به أولاً لثانٍ، وحكم الفاعل أن يؤتى به ثانياً لأولٍ. وإذا كان النحاة قد عللوا امتناع تقديم الفاعل بالتباسه بالمبتدأ فإنهم جوَّزوا تقديمه متى زال المانع. ومنع سيبويه(3) تقديم الفاعل على الفعل، وعدّ ذلك من وضع الشيء في غير موضعه، ونعته بالقبح

(1) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن، ٢٣٢/١.
(2) سورة يس، الآية: ٢٠.
(3) ينظر: الكتاب لسيبويه، ٣١/١.

أما الشاهد الذي أورده على ذلك فقول الشاعر[1]:

صددتِ فاطولت الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم

وذكر أن الكلام يجب أن يكون فيه (وقلّما يدوم وصال)[2].

وعلل المبرد[3] عدم جواز تقديم الفاعل على فعله بأنك إذا رفعت (زيداً) بـ(قام) في نحو قولك: زيد قام؛ تركت"قام" فارغاً بلا فاعل، وإذا أجزت هذا وحدت بين الفعل إذا أسند إلى المثنى والجمع، نحو: الزيدان والزيدون، سواء أكان مقدماً أم مؤخراً، نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، ولكنك تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وفي التثنية والجمع لا نستخدم إلا "قام" فتقول: قام الزيدان، قام الزيدون إذا أسندت إليهما، وأضاف المبرد أن الفعل في نحو"الزيدان قاما، والزيدون قاموا" في موضع خبر المبتدأ، سواء أكان الفعل رافعاً للضمير، كما في المثال السابق أم ناصباً له، نحو: عبدالله ضربته أو جارا له، ونحو: عبدالله مررت به ومن استدلالاته أن الفعل يقع بعد حرف الاستفهام، نحو: زيد هل قام؟ ولا يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، أما الكوفيون والأخفش[4] فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل مستشهدين بقول امرئ القيس[5]:

فقل في مقيل نحسهُ مُتَغيّب

(١) **ديوان عمر بن أبي ربيعة**؛ تقديم فايز محمد -ط١- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م، ص٣٨٥.

(٢) ومثله (طالما، وكثر ما) فهذه أفعال مكفوفة لا فاعل لها ، ينظر **حاشية الصبان**، ٢/ ٥٤. **وظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته** لموسى العبيدان -ط١- القاهرة : دار الإسراء للطباعة ، ١٩٩٤م، ص٦١.

(٣) ينظر: **المقتضب** للمبرد، ٤/١٢٨ - ١٢٩، وينظر أيضاً: **الأصول في النحو** لابن السراج، ١/ ٧٢، ١/ ٢٢٨، **الخصائص** لابن جني، ٢/ ٣٨٧. **شرح التسهيل** لابن مالك، ٢/ ٤٠ .

(٤) ينظر: **همع الهوامع** للسيوطي ، ٢/ ٢٥٥. **شرح التصريح على التوضيح** للأزهري، ١/ ٤٣.

(٥) **ديوان امرئ القيس** ، ص٣٨ .

نتائج البحث :

أطلق النحويون مصطلح الحذف في باب المبتدأ ورفضوه في باب الفاعل مع أن كلاً منهما مسند إليه ، في حين نجد أن البلاغيين أطلقوه على الفاعل والمبتدأ معاً .

بعد أن استعرضنا آراء النحاة في مسألة حذف الفاعل واستتاره نستطيع أن نرصد القواعد التالية التي أدت في معظمها إلى التعقيد في باب الفاعل:

١ - قضية العامل وأثرها وما ترتب على القول بها من افتراض صور ليس لها نصيب من الواقع.

٢ - ضرورة الحفاظ على الشكل النمطي للجملة، ومن ثم وجوب الإضمار أو جوازه في باب الفاعل.

٣ - تجنب القول بحذف الفاعل، ولذلك ذهب النحويون إلى ضرورة إضمار المرفوع في العامل الأول . ونستطيع أيضاً أن نرصد أهم الانتقادات التي أجريت لآراء النحاة في باب الفاعل ، وهي على النحو التالي:

١ - عدم اللجوء إلى الإضمار في باب التنازع؛ لأن المعنى مفهوم من السياق، كما أن الإضمار قد يؤدي إلى تعقيد في الضمائر وما تعود إليه.

٢ - حذف الفاعل ظاهرة طبيعية لها ما يبررها في اللغة تتمثل في ميلها إلى الإيجاز والاختصار.

٣ - تعميم الحكم عند ذكر مواضع استتار الفاعل جوازاً أو وجوباً نحو عدّ فاعل الصفات مستتراً جوازاً مع أن منطوق النص أحيانا قد يظهر استتاره وجوباً.

٤ - إهمال الاستعمالات الواقعية، بل رفضها أحياناً لمجرد تعارضها مع القواعد.

٥ - تمسك النحاة بقواعدهم تمسكاً شديداً إلى الدرجة التي تجعلهم أحياناً لا يقرون الواقع الاستعمالي للغة.

المصادر والمراجع

١ - **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** لعبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ؛ تحقيق طارق الجنابي ·- ط١·- بيروت : عالم الكتب، ١٩٨٧م .

٢ - **ارتشاف الضرب من كلام العرب** لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق مصطفى النماس ·- ط١·- القاهرة : مطبعة النسر الذهبي ، ١٩٨٤م .

٣ - **أسرار النحو** لابن كمال باشا، (أحمد بن سليمان) ؛ تحقيق أحمد حسن حامد ·- عمان: دار الفكر .

٤ - **الأشباه والنظائر** للسيوطي ·- ط٣·- بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٩٦م .

٥ - **الأصول** لتمام حسان ·- ط١·- المغرب : دار الثقافة ، ١٩٨١م .

٦ - **الأصول في النحو** لابن السراج ؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي ·- ط١·- بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م .

٧ - **إعراب القرآن** للنحاس ؛ تحقيق زهير غازي زاهد ·- وزارة الأوقاف العراقية.

٨ - **الإنصاف في مسائل الخلاف** لكمال الدين أبي البركات الأنباري ·- دار الفكر.

٩ - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ·- بيروت : دار الفكر .

١٠- **الإيضاح** لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق حسن الشاذلي فرهود ·- ط٢·- الرياض : دار العلوم ، ١٩٨٨م .

١١- **البحر المحيط** لأبي حيان ·- الرياض : مكتبة النصر .

١٢- **البرهان في علوم القرآن** للزركشي ؛ قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر ·- ط١·- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨م.

١٣- التأويل النحوي في القرآن الكريم لعبد الفتاح الحموز ·- ط١·- الرياض : مكتبة الرشد ، ١٩٨٤م .

١٤- **التبيان في إعراب القرآن** لأبي البقاء العكبري ؛ تحقيق محمد علي البجاوي ·- مطبعة عيسى البابي الحلبي .

١٥- تحفة الأقران لأبي جعفر، أحمد بن يوسف الرُّعيني ؛ تحقيق علي البواب ·- جدة : دار المنارة.

١٦- التطور النحوي لبراجستراسر ؛ تعليق رمضان عبد التواب ·- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٢م .

١٧- **جامع الدروس العربية** لمصطفى الغلاييني ·- ط١٨ ، ١٩٥٩م.

١٨- **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ·- القاهرة : دار الكتب المصرية .

١٩- **الجملة في كتاب سيبويه** لمحمد الطيب، كلية الآداب، ابن مسيك، الدار البيضاء، ١٩٩٠م.

٢٠- **حجة القراءات** لابن زنجلة ؛ تحقيق سعيد الأفغاني ·- ط٢·- بيروت : مؤسسة الرسالة.

٢١- **خصائص التركيب** لمحمد محمد أبو موسى ·- ط٥·- القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٠م.

٢٢- **الخصائص** لابن جني؛ تحقيق محمد علي النجار ·- بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٢٣- **دلائل الإعجاز** لعبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق محمد رشيد رضا ٠- بيروت: دار المعرفة.
٢٤- ديوان امرئ القيس ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٠- ط٠٤- القاهرة : دار المعارف ، د.ت.
٢٥- **ديوان الحطيئة** ؛ شرح يوسف عيد ٠- بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٢م .
٢٦- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ؛ تقديم فايز محمد ٠- ط٠١- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م.
٢٧- **ديوان لبيد بن أبي ربيعة**؛ شرحه فاروق الطباع ٠- ط٠١- بيروت: دار الأرقم، ١٩٩٧م.
٢٨- **الرد على النحاة** لابن مضاء ؛ تحقيق شوقي ضيف ٠- مصر : دار المعارف .
٢٩- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم** لشهاب الدين الألوسي ٠- ط٠١- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.
٣٠- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ٠- ط٠٢- القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٩م.
٣١- **شرح ألفية ابن معطي** لابن جمعة الموصلي ؛ تحقيق علي الشوملي ٠- ط٠١- الرياض: مكتبة الخانجي ، ١٩٨٥م .
٣٢- **شرح التسهيل** لابن مالك ؛ تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ٠- القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، د.ت .
٣٣- شرح التصريح على التوضيح للأزهري ؛ تحقيق صاحب أبو جناح ٠- بغداد : الأوقاف العراقية.
٣٤- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور؛ تحقيق علي محسن ٠- دار إحياء الكتب العربية .
٣٥- **شرح شذور الذهب** لابن هشام؛ تحقيق حنا الفاخوري ٠- ط٠١- بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م.
٣٦- **شرح ابن عقيل** ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ٠- القاهرة : مطبعة السعادة .
٣٧- **شرح قطر الندى** لابن هشام ؛ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ٠- دار الفكر.
٣٨- **شرح الكافية** لرضي الدين الاستراباذي .
٣٩- **شرح المفصل** لابن يعيش ٠- بيروت : عالم الكتب .
٤٠- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**٠- طهران ، د.ت.
٤١- شرح النووي على صحيح مسلم للنووي ٠- ط٠٢- بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.
٤٢- صيغة التعجب (أفعل به) لجواد الدخيل ، **مجلة الدراسات اللغوية** ، مركز الملك فيصل ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ١٤٢٤هـ .
٤٣- ضمائر الغيبة أصولها وتطورها لفوزي الشايب ، **حوليات كلية الآداب** ، الكويت، الحولية الثامنة، ١٩٨٧ .
٤٤- الطراز للعلوي ؛ راجعه محمد عبد السلام شاهين ٠- ط١ ٠- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.
٤٥- **ظاهرة التخفيف في النحو العربي** لأحمد عفيفي ٠- ط١ ٠- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م .

٤٦- **ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته** لموسى العبيدان ٠- ط١ ٠- القاهرة : دار الإسراء للطباعة ، ١٩٩٤م، ص٦١.
٤٧- ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم لبوشعيب برامو ٠- **عالم الفكر**، ع (٣) م (٤٣) يناير- مارس ٢٠٠٦م .
٤٨- **في النحو العربي** لمهدي المخزومي٠- ط١ ٠- بيروت : المكتبة العصرية، د .ت.
٤٩- **القاموس المحيط** للفيروز أبادي .
٥٠- **الكتاب** لسيبويه ؛ تحقيق عبد السلام هارون ٠- بيروت : دار الجيل.
٥١- **الكليات في الفروق اللغوية** للكفوي؛ قابله عدنان درويش، ومحمد المصري ٠- ط١ ٠- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٢م.
٥٢- **لسان العرب** لابن منظور؛ تحقيق عامر أحمد وعبد المنعم خليل ٠- ط١٠- بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
٥٣- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ٠- ط٢٠- مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
٥٤- **اللمع في العربية** لابن جني؛ تحقيق حسين محمد شرف ٠- ط١٠- القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩م .
٥٥- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** لأبي علي الفارسي؛ تحقيق صلاح السنكاوي ٠- بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٨٣م.
٥٦- **مشكل إعراب القرآن الكريم** لمكي بن أبي طالب؛ تحقيق حاتم الضامن ٠- ط١٠- بيروت : مؤسسة الرسالة .
٥٧- **معاني النحو** لفاضل السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد٠- بغداد : بيت الحكمة ، ١٩٨٦م.
٥٨- **المعجم الوسيط** لإبراهيم مصطفى وآخرين ٠- القاهرة : مجمع اللغة العربية .
٥٩- **مغني اللبيب** لابن هشام ؛ تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ٠- ط٦٠- بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٥م .
٦٠- **المقتصد في شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجاني ؛ تحقيق كاظم بحر المرجان ٠- بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢م .
٦١- **المقتضب** للمبرد ؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ٠- ط١٠- بيروت: عالم الكتب.
٦٢- **المقرب** لابن عصفور ؛ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ٠- بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٧١م .
٦٣- **النحو الوافي** لعباس حسن ٠- مصر : دار المعارف .
٦٤- **همع الهوامع** للسيوطي؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم٠- الكويت: دار البحوث العلمية.